

الضبط في العملية التعليمية

بعض الخبرات الأجنبية وتفعيل الواقع المصري

أ.د محمد علي عزب

كلية التربية- جامعة الزقازيق

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة في مجالات عديدة تكنولوجية ومعرفية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وأثرت تلك التغيرات على المؤسسات المجتمعية ومنها التعليمية وصاحب تلك التغيرات والتطورات العديد من المشكلات⁽¹⁾.

وتعاني المؤسسات التعليمية من تلك المشكلات السلوكية التي تؤثر بالسلب على أداء العملية التعليمية، وتتراوح تلك المشكلات السلوكية بين صغيرة وكبيرة مثل العصيان والتمرد على السلطة (إدارة المدرسة والمعلم) والتغيب عن المدرسة دون إذن، وكذلك التغيب عن حضور الطابور في الصباح والتأخر عن حضور الحصص والاعتداء على الآخرين أو تهديدهم والاعتداء على الممتلكات والغش في الاختبارات ، وقد تصل هذه المخالفات إلى تعاطي المخدرات⁽²⁾.

وهذه الأمور كلها تهدد العملية التعليمية داخل المؤسسة وشاعت أحداث العنف في العملية التعليمية في كثير من المجتمعات الغربية والصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أضحى السعي لإيجاد مدرسة آمنة مطلباً ملحاً أمام تزايد أحداث العنف⁽³⁾ بما له من آثار سلبية على أداء العملية التعليمية.

وتبرز هذه المشكلة أيضاً في المجتمع المصري وتكشف الصحف القومية والتحقيقات القانونية عن مظاهر كثيرة للشغب والعنف داخل المؤسسات التعليمية⁽⁴⁾.

ولا يزال الضبط يمثل قضية مهمة للعاملين والإداريين في التعليم ويرى البعض أن أهميته ترجع إلى كون طاعة السلطة أمر ضروري، بينما يرى آخرون أن الضبط مسألة لا يمكن فرضها من أعلى وأن القوانين يتم رفضها بسبب التهديدات بالإكراه الخارجي ويعترضون على كون المدارس كالسجون من حيث فصولها ذات الشكل المربع والمساحات المحددة والموحدة والمكاتب التي تواجه مكتب المدير ليحقق الضبط من خلال الضبط الخارجي (السلطة) لأن ذلك لا يخلق مواطنين أحرار أو عاملين نشطين في نظام ديمقراطي⁽⁵⁾.

وهناك من يرى أن هناك علاقة موجبة بين الضبط وبين التحصيل والأداء الأكاديمي في ظل هذا النوع من النظم التعليمية (التقليدية) وفي نمط علاقتها الهرمية، ونمط أدائها التلقيني المرتبط بالثواب والعقاب، وبالتالي فالخوف من العقاب يعتبر في تلك النظم معزز كاف لتحقيق مستوى أعلى من الأداء الأكاديمي وكذلك يعتبر الضبط أداة مناسبة للمعلم لتحقيق أهدافه في توصيل المعلومات في ظل مناخ منضبط داخل الفصل لذلك فمعيار المعلم الجيد في هذا النظام التقليدي يتوقف على سيطرة المعلم على المادة العلمية والتلاميذ داخل الفصل⁽⁶⁾.

ورغم ذلك فقد وقع مع تزامن التصاعد في المواجهة بين مهنة التدريس والطلبة عديمي الإنجاز، أن فقد المدرسون سلاحاً أساسياً مما هو موجود في جعبتهم للسيطرة على الطلبة ألا وهو الضبط وأصبح من النادر تطبيق هذا الضبط على الطلاب عديمي الإنجاز أو حتى الطلبة الذين يقبلون على العنف في تحد سافر للسلطة من قبل العاملين في الحقل التعليمي وفي الوقت الذي تقع فيه مواجهة متزايدة بين المدرسين والطلبة صعب المراسي، فقد لازم المدرسين شعوراً بأن مكانتهم تحطمت بفعل قادتهم من السياسيين وبالتالي ساد المهنة قلق متزايد حول مسائل السلوك والسيطرة على الطلبة خاصة وأن المؤشرات ترجح بأن المشكلات في تزايد⁽⁷⁾.

مشكلة الدراسة:

كما سبق تبرر إشكالية الدراسة الحالية والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- 1- ما الجدل حول أهمية الضبط في العملية التعليمية واستخدام العقاب لتحقيق هذا الضبط من منطلق أن كلاهما يؤدي إلى كفاءة العملية التعليمية.
- 2- ما العقوبات المستخدمة لتحقيق الضبط وكيف يمكن تفعيل تلك العقوبات؟
- 3- ما الوسائل الأخرى البديلة لتحقيق الضبط؟
- 4- ما الخبرات الأجنبية لاستخدام الضبط في العملية التعليمية؟
- 5- ما الواقع المصري لاستخدام الضبط في العملية التعليمية؟
- 6- ما التوصيات والمقترحات لتفعيل استخدام الضبط في العملية التعليمية خاصة في واقعنا التعليمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- إبراز معنى الضبط والفرق بينه وبين الانضباط.
- الجدل الذي دار حول أهمية الضبط واستخدام العقاب في تحقيقه وفي تحقيق كفاءة العملية التعليمية وزيادة أهدافها.
- العقوبات التي يمكن أن تستخدم لتحقيق الضبط وكيف يمكن تفعيل تلك العقوبات لتحقيق الضبط وتحقيق أهداف العملية التعليمية والوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها تحقيق الضبط مثل الأسرة والمدرسة والمعلم.
- التعرف على التجارب العالمية في تحقيق الضبط مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا والأرجنتين.

- التعرف على الخبرة المصرية في تحقيق الضبط.

- التوصل إلى بعض النتائج المتصلة بالموضوع وبعض التوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل الدور التعليمي للضبط خاصة في واقعا التعليمي.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة القضية المطروحة من خلال التحليل النظري والفلسفي للوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات اللازمة لتفعيل دور الضبط في زيادة كفاءة العملية التعليمية وتحقيق أهدافها وذلك من خلال الخطوات والإجراءات التالية:

- 1- تناول معنى الضبط والفرق بينه وبين الانضباط وأهمية الضبط في العملية التعليمية.
 - 2- تناول الجدل الذي دار حول أهمية الضبط وأهمية العقاب بأنواعه المختلفة في تحقيق الضبط اللازم لإنجاح العملية التعليمية.
 - 3- تناول بعض الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها تحقيق الضبط من الأسرة والمدرسة والمعلم.
 - 4- تناول بعض الخبرات الأجنبية في تحقيق الضبط.
 - 5- تناول الخبرة المصرية في تحقيق الضبط.
 - 6- الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات اللازم لتفعيل الضبط من خلال ما قيل حول أهمية الضبط والتجارب الأجنبية لتحقيقه وكذلك الواقع المصري وذلك من أجل تفعيل عملية الضبط في العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.
- تعرض الدراسة معنى الضبط والفرق بينه وبين الانضباط وعلاقتها بالعنف، والضبط يعني التزام الفرد بأداء الواجبات التي يرسمها له القانون أو العرف أو التقاليد داخل المدرسة، ويعني أيضاً التزام الفرد بالنظام وانضباطه الذاتي وعدم مخالفه القواعد⁽⁸⁾.
- وارتبطت كلمة الضبط المدرسي بالهدوء اللازم لإتمام عملية التعلم أو كيفية التعلم وتعني الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدوء⁽⁹⁾، والغرض من الضبط هو إبطال العادات والميول السيئة

واستئصالها وغرس العادات الحسنة، وجعل السلوك مستقلاً بذاته وهذا يتم من خلال قمع العادات السيئة⁽¹⁰⁾.

والضبط يتطلب ثلاثة أشياء على الترتيب:

- 1- وجود تلميذ يتلقى تعليماً.
- 2- وجود معلم أو قائد يقوم بعملية التدريب.
- 3- وجود خط تسير عليه ووفقاً له عملية التعلم⁽¹¹⁾.

وهذه جميعاً تهدف إلى جعل التلاميذ يسلكون سلوكاً طيباً ترضى عنه الجماعة، ويتعدون على السلوك الذي ترفضه الجماعة وانحدرت فكرة النظام من عصور قديمة وكان هناك اعتقاد أن من واجب المربين أن يغيروا من طبيعة التلميذ ويجعلوها على الطراز الذي يشاؤون من خلال وسائل عدة مثل الثناء أو الالتماس أو النصح والإرشاد أو التأنيب والعقاب أو التأثير الشخصي⁽¹²⁾.

والمدرس والناظر قد يقومان بتحقيق الضبط المدرسي باعتبارهما السلطة في المدرسة وباعتبار المدرسة مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وبالتالي تقوم تلك السلطة المتمثلة في المدرس أو إدارة المدرسة بإحداث المناسب فيما يختص بضبط السلوك⁽¹³⁾، على اعتبار أن المدرسة كمجتمع صغير له نظمه وتقاليده، وهي من المبادئ الهامة لحفظ كيانه، وبالتالي تأخذ المدرسة مبدأ توقيع العقاب لكل من يخالف نظم المدرسة وتقاليدها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها. وقد ظهرت العقوبات المدرسية في صورة قوانين ونشرات لحماية التلاميذ، وحفظ كيان المدرسة كمؤسسة اجتماعية⁽¹⁴⁾، هذا فيما يتعلق بمعنى الضبط وفيما يتعلق بالانضباط نعرض الآتي:

معنى الانضباط: يعني الإذعان في إخضاع أعمال الفرد وتحركاته لمعايير الجماعة وله أهمية جوهرية في المدارس وهو يضمن النظام الجيد على أساس دائم وثابت وهو كل الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هذا الإذعان لتحقيق الانضباط للسلوك الشخصي للأفراد الذين يريدون أن يتوافقوا

ويتكيفوا مع المعايير الاجتماعية والقانونية وغيرها، كما يعني الاحترام الواجب للنصوص والقواعد التي أقرتها المؤسسة ويعني احترام والأخلاقيات والعمل والعلاقات البيئية المتناسقة والمتباينة⁽¹⁵⁾.

ويكاد يكون المعنى واحد بين الضبط والانضباط ولكن هناك فرق بينهما فالضبط يتحقق من خلال سلطة خارجية تستخدم العقوبات بأنواعها أما الانضباط فيعني إذعان داخلي يتحقق بدون وجود سلطة خارجية مثل المدرس أو الناظر أو الإدارة، أما الانضباط فيتحقق من خلال الاحترام المتبادل ومراعاة حقوق مسؤوليات كل الجماعات وأفراده، وتحقيق الظروف الملائمة داخل المدرسة لكي تدفع الطلاب إلى الانضباط وإيجاد أنشطة تخلق نوعاً من التوافق الاجتماعي، ووجود أسلوب إدارة يشجع الإحساس بالمسؤولية من قبل التلاميذ⁽¹⁶⁾.

وتجد الإشارة أن الضبط والانضباط يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمواجهة العنف من منطلق أن العنف ضد الضبط والانضباط والعنف يهدد من أداء وكفاءة تحقيق أهداف العملية التعليمية⁽¹⁷⁾.

العنف في اللغة يعني: الأخذ بشده ويعني الحزم بالأمر وضعف أو قلة اللطف به، ويشق من المصدر To vidate بمعنى ينتهك أو يعتدي، ويحدد قاموس أكفورد معنى العنف بأنه ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالآخرين⁽¹⁸⁾ والعنف اصطلاحاً يعني إتيان أفعال تتسم بالقوة البدنية من قبل المعتدي وتسبب ألماً أو ضرراً للمعتدى عليه، وقد يكون هذا العنف موجهاً نحو الإتيان لممتلكات الغير وهذا النوع من العنف يعرف بالعنف المادة وقد يكون العنف معنوياً عن طريق الأقوال وهو ما يعرف بالعنف اللفظي⁽¹⁹⁾.

ومن مظاهر العنف الاعتداء على المعلمين، حرمة الأشياء الثمينة داخل المدرسة، التخريب المتعمد للممتلكات الخاصة تعاطي المخدرات والتدخين، حمل العصا والأسلحة والأدوات الضارة، التعدي على القوانين واللوائح وعدم احترامها التخريب المتعمد لمباني المدرسة، حالات الغش الجماعي الاعتداء على الزملاء الذين يخالفونهم في الفكر أو الرأي أو العقيدة، الاعتداء على الهيئة الإدارية بالمدرسة الانضمام إلى بعض التنظيمات والجماعات المنحرفة.

والدراسة هنا سوف تقتصر على دراسة الضبط في منطلق أنه تم إجراء دراسة أخرى للباحث عن الانضباط المدرسي⁽²⁰⁾:

أولاً: الجدل الذي دار حول أهمية الضبط في العملية التعليمية وموقف الدراسة الحالية من هذا الجدل:

يمكن تصنيف الجدل الذي دار حول أهمية الضبط في العملية التعليمية فيما يلي:

1-1- جدل حول أهمية الضبط في العملية التعليمية:

هناك من يرى أن انضباط الشباب في المدارس له وظيفة تعليمية، وهناك من يرى عكس ذلك وأن التعليم الجيد هو الذي يتم من خلال العمل أو الفعل ولا حاجة للضبط، ومع ذلك فالذين دافعوا عن كرامة التلاميذ واحترامهم ودعوا للتعليم بدون الضبط لم يكفوا عن التفكير فيه. وإنه لا يمكن تلقائياً وإن بنية المدرسة وحدها لا يمكن أن تضمن الضبط ولا بد من السلطة الطبيعية للمدرس لتحقيق التعليم.

وفي كليات ومعاهد إعداد وتدريب المعلمين كأن موضوع الضبط غير متروك للظروف بل كان يتم معالجته بشكل واضح في كتيبات مرشدة للمدرسين وبعد ذلك أسدل الستار وبشكل تدريجي على مسألة الانضباط وتم التركيز على اهتمامات الأولاد وركزت المناهج على حقوقهم وكرامتهم وأدانت معظم الفلسفات الحديثة العمل المدرسي الذي يركز على الانضباط، ومنذ الستينات كان اهتمام باستخدام تقنيات التخطيط والتقييم والإشراف وأهملت كليات المعلمين إلقاء المحاضرات عن أهمية الضبط وكيفية تحقيقه⁽²¹⁾.

ومع ذلك ظل هناك اعتراض على الذين يقولون بأنه لا داعي للضبط في العملية التعليمية من خلال توفير المناخ المدرسي الملائم ووجهت إليهم اتهامات بأنهم يسبحون في فضاء نظري بعيداً عن جذور الواقع وأنهم يتناولون الأزمة من منظور عام وينظرون إلى التربية في عموميتها وعالميتها حيث ينادون بتربية علمية تتجاوز الخصوصيات الإقليمية والعرفية والطبقية بل والدينية مع أن التربية

مفهوماً وأنظمة تتباين بتباين السياق الجغرافي التاريخي اللغوي الديني الاجتماعي الاقتصادي، بل هي مرآة لهذه الظروف والأوضاع النوعية، فكيف يمكن تبني مفهوم التربية العالمية كما يزعم هؤلاء.

ويتساءل هؤلاء المعترضين ساخرين؟!:

هل يعني تلقين الناشئة معايير وقيم مجتمعاتهم قهراً وعنفاً وقمعاً لذواتهم؟ وهل يشكل ذلك قيداً على تحرير طاقاتهم؟ ومعنى هذا أن كل جيل سوف يبدأ الشوط الحضاري دونما تواصل مع الأجيال السابقة عليه والإفادة من هذه الأجيال في رفع قواعد البنيان الحضاري والثقافي وبالتالي تذهب الخبرة الإنسانية إدراج الرياح. وهذا يلغي التربية من أساستها، لأن التربية في أخص خصائصها هي تلك الخبرة الإنسانية التي يتم تعاقبها بين الأجيال وإن هؤلاء الذين يقولون بتحقيق الضبط دونما ضبط أو لوائح وقوانين ومن خلال مناخ مدرسي مثالي عالمي إنما يسبحون في فراغ، وهم بحاجة إلى استقرار الواقع والانتفاع بنتائج الأبحاث الميدانية(22).

ويضيف بعض المعترضين على هذه الآراء التي تعارض أهمية الضبط في العملية التعليمية بقوله، ورغم روعة هذه الآراء في مواجهة العنف إلا أنها تمثل حلاً نظرياً بل وخيالياً للتغلب على أزمة العنف وهم يطرحون تصورات من يمل في إطار نظري ويتجاهلون العلاقات المتشابكة والمعقدة والمشرفة في الخصوصية لبنية التفاعلات اليومية والتي تتباين من ظرف لآخر ومن مكان لآخر، وهذا التصور الشمولي للمواجهة لا يعطينا إجابة شافية لكيفية التغلب على الظروف الموقفية الخاصة بكل تفاعل يومي، وهو تصور مسرف في العمومية ولا يمس الحياة والمواقف اليومية في خصوصيتها وفي واقعيتها وهذا التصور مجرد رؤية عامة ومجملّة ونظرية(23).

ومما سبق يتضح أن هناك من يرى أنه لا داعي للانضباط في العملية التعليمية بينما يعترض البعض على ذلك ويؤكدون على أهمية خاصة في النواحي التعليمية التي تتعلق بنقل التراث الثقافي والخبرة الإنسانية والدراسة تتبنى هذا الرأي الأخير وتنطلق لدراسة أسباب عدم الانضباط.

1-2- الجدل الذي دار حول استخدام العقاب البدني لتحقيق الضبط في العملية التعليمية.

هناك مجموعة من الآراء التي ترفض استخدام العقاب البدني لتحقيق الانضباط في العملية التعليمية من منطلق أن العقاب يؤدي إلى نتائج قمع مؤقتة ولا يوضح ما هو السلوك المقبول ويجعل التعلم غير مرغوب فيه.

يقول باروس (Burrows 2002) أن إيديولوجية المعلمين لا يجب أن تكون قائمة على استخدام العقاب في ضبط التلاميذ وأن الانضباط في المدارس الحديثة ينبغي أن يختلف عنه في المدارس القديمة.

والمعلم في المدرسة الحديثة عليه أن يتبنى فلسفة جديدة للتعليم تستند على الاعتقاد بأن السلوك المكتسب يعتمد على معرفة التلميذ بالصحيح والخطأ دون عقاب وأن التلميذ يتصرف بسلوك مقبول لأن هذا السلوك صحيح ومقبول وليس لأن المعلم أمره بذلك وعاقبه عليه⁽²⁴⁾.

وهناك العديد من الأسباب يستند إليها الذين يرفضون استخدام العقاب في الضبط منها:

- أن هناك وسائل أكثر فاعلية من العقاب للتعامل مع السلوك السيئ.
- بعض الأبحاث العلمية لا تدعم الفكرة القائلة أن العقاب وسيلة فعالة لتعليم التلاميذ.
- العقاب هدام وله آثار غير مرغوبة بعيدة المدى والعقاب يفسد المناخ المدرسي الذي ينبغي أن يتوفر فيه الاحترام.
- المعلمون الذين يلجأون إلى العقاب هم الأقل خبرة والأقل تفتحاً من الناحية العقلية والأقل تفكيراً والأكثر عصبية⁽²⁵⁾.
- العقاب لا يشكل سلوكيات جديدة إنما يكبح السلوك غير المرغوب فيه فقط، بمعنى أن العقاب يعلم الفرد ماذا لا يفعل ولا يعلمه ماذا يفعل.
- تولد العقاب حالات انفعالية غير مرغوب فيها مثل الصراخ والبكاء والخوف.
- يؤثر العقاب سلباً في العلاقات الاجتماعية بين الطالب والمعلم.

- العقاب يؤدي إلى تعود مستخدميه عليه سواء الطلاب أو المعلمين.
- العقاب يؤدي إلى بعض المشكلات مثل التمرد والجحود والعصيان والغياب والهروب من المدرسة.
- يؤدي العقاب إلى النمذجة السلبية، فالطالب الذي يقع عليه العقاب سوف يقوم بعقاب طلابه هو الآخر في المستقبل (26).
- أن العلاقة العقاب بالأداء الأكاديمية يمكن أن تكون سالبة في ظل عملية تعليمية ونظام تعليمي غير تقليدي يهدف لتكوين متعلم محب للمعرفة ومسلح بقدرات ومهارات متعددة ويستطيع استخدام ما تعلمه من معارف في حياته العملية (27).
- أن عملية التعلم لا يمكن أن تحتل مكانتها في نفوس الطلاب عن طريق الخوف أو التهديد للحد من العنف الطلابي والأفضل تطوير استراتيجيات لتحقيق ذلك طالما أن الهدف الأسمى الذي يسعى إليه أي نظام تعليمي هو أنسنة المدارس بصورة تشجع الطلاب على التفاعل الإيجابي والبناء مع المدرسة (28).
- والذين يرفضون استخدام العقاب لتحقيق الضبط يرون أن هناك فرقاً شاسعاً بين العقاب والضبط فالعقاب يعبر عن قوة السلطة ويسبب ألماً ويقوم على الانتقام ويركز على ما حدث في الماضي أما الضبط فيعتمد على النتائج المنطقية ويهتم بما يحدث في الحاضر.
- والعقاب تعسفي وقد يطبق بشكل غير مشروط ولا يقبل الظروف الاستثنائية أما الضبط فهو مرن ويقبل بأن يسلك الفرد بأفضل ما يستطيع.
- العقاب يفرضه صاحب السلطة وعليه تقع مسؤولية إنزال العقاب ولا مسؤولية على الفرد الواقع عليه العقاب أما الضبط فيأتي من داخل الفرد والمسؤولية تقع عليه ويفرض التماسك الداخلي.

- العقاب يغلِق الاختيارات أمام الفرد المخطئ، أما الضبط فيفتح الاختيارات أمام الفرد لاختيار سلوك حسن العقاب يعزز الفشل، والانضباط عملية نشطة تدفع إلى النجاح، والعقاب يتسم بالغضب الواضح أو المضمِر والانضباط يتسم بالود والتدعيم.
- العقاب يركز على الاستراتيجيات التي تميل نحو التحكم في السلوك والضبط يركز على السلوك المتعلم ونتائجه.
- العقاب نادراً ما يؤدي إلى تغيير في السلوك وانضباط يؤدي إلى تغيير في السلوك ويزيد من التقويم الذاتي للسلوك (29).
- ومما سبق يتضح أن هناك من يرفض استخدام العقاب البدني في تحقيق الانضباط ويرون أن هناك جوفاً شاسعاً بينهما وأن العقاب لا يؤدي إلى الضبط بل العكس.
- وفي المقابل ذلك هناك من يرى أهمية العقاب لتحقيق الانضباط في العملية التعليمية ويرون أن عدداً غير قليل من السلطات التعليمية لا يستطيع أن يتجنب العقوبات لتحقيق الضبط ولو كانوا كارهين ذلك وذلك بسبب المفاهيم الرسمية للسلطة والتي تتضمن عقاباً بدنياً لتحقيق التعليم الأخلاقي (30).
- وهؤلاء المؤيدين لاستخدام العقاب يسندون إلى مجموعة من الحجج والآراء منها:
- أن هناك مثل تربوي قديم يقول: حافظ على العصا وأكسر الطفل spare the rod and spoil the child.
- أنه ورد في الإنجيل استخدام العقاب البدني كوسيلة لتقويم الأخلاق.
- أحياناً لا يصلح شيء غير العقاب مع الطلاب.
- المعلم يحتاج إلى العقاب أحياناً للدفاع عن نفسه.
- العقاب يؤدي إلى احترام التلاميذ له وانضباطهم وانخراطهم في الأنشطة التعليمية وتبني شخصيتهم.

- استخدام المعلم للعقاب قد يمنع الآخرين من اقتتاف السلوك السيئ المعاقب عليه.

- المحاكم الأمريكية أيدت حق العاملين في المدرسة في استخدام العقاب⁽³¹⁾.

1-3- وجهات نظر الفلسفات المختلفة من الضبط في العملية التعليمية واستخدام العقاب

البدني فيه:

هناك تباين في وجهات نظر الفلسفات المختلفة من حول أهمية الضبط في العملية التعليمية

واستخدام العقاب البدني لتحقيقه أم لا، وتستنعرض الدراسة لبعض تلك الفلسفات:

أ- الفلسفة الطبيعية:

في الفلسفة الطبيعية على المعلم أن يقوم بمعاونة الطفل فقط وفي نفس الوقت لا يقف متفرجاً إذا رآه يعرض نفسه للخطر لقلّة أو عدم خبراته وتجاربه وأن يهيئ للطفل فرصاً تساعد على تنمية طبيعة الخبرة وعلى المعلم ألا يستخدم العقاب البدني بل يدع العقاب للطبيعة بحيث يكون هناك عقوبة طبيعية لسوء فعلهم⁽³²⁾.

ب- الفلسفة البراجماتية:

ترى تلك الفلسفة أن الضبط يجب أن ينبع من الطفل ذاته ومن شعوره بالمسؤولية الملقاة عليه وذلك عن طريق المشاركة لكل التلاميذ وتوعيتهم بأهمية الضبط في المدرسة، وإذا نشأت بعض المشاكل فعلى المدرس حلها بعيداً عن الإدارة إن أمكن من خلال: إحالة المخالف إلى لجنة التلاميذ والمقابلة الفردية مع التلميذ ومحاولة فهمه وإرشاده وتشجيع ذوى السلوك الحسن ومكافأهم والاجتماع بأولياء الأمور في الحالات المستعصية وإشراك التلاميذ وأولياء الأمور في وضع قواعد السلوك وإشكال العقاب حتى تتحقق الديمقراطية والعدالة في وضع العقوبات الملائمة لمن يسيء السلوك⁽³³⁾.

ج- الفلسفة الظاهرية (الفيونولوجيا):

أكدت تلك الفلسفة على أهمية الشعور والأنا في حدوث التعلم وعليه ينبغي على المعلم أن يتعد عن أساليب العقاب التي تؤذي الطفل سواء كانت عقوبات بدنية أم نفسية ويمكن تعديل سلوك التلاميذ عن طريق تنبيههم إلى السلوك الخاطئ وساعدتهم على توقع النتائج السلبية المترتبة على هذا السلوك.

د- الفلسفة المنطقية الوضعية:

في هذه الفلسفة ينبغي على المعلم إثارة دوافع تلاميذه من خلال خلق روح الود والحب بينه وبينهم وتبادل وجهات النظر التي تعرض لهم وإشباع دوافعهم من خلال تقديم مادة واضحة وبناء جديد من المعلومات.

وفي هذه الفلسفة فإن معرفة دوافع تلاميذه لأن التلميذ مجموعة من الدوافع وهذه الدوافع هي التي توجه نحو إتيان سلوك ما والابتعاد عن سلوك آخر والمدرسة يمكنها خلق تلميذ خير وتلميذ شرير من خلال تعديل دوافع التلاميذ من خلال المواقف الثقافية والاجتماعية والخلقية. وتندد تلك الفلسفة باستخدام العقاب البدني وترى أن حالة همجية تؤدي إلى قمع وكبت التلاميذ مما يحملهم على الأنانية والعزلة والنقمة على الجماعة⁽³⁴⁾.

هـ- الفلسفة التحليلية:

في هذه الفلسفة لا يجب استخدام العقوبة الصارمة وإنما استبدالها بعقوبات خفيفة مثل اللوم وترى أن العقوبات البدنية غير مجربة وضارة وتؤدي إلى القسوة والوحشية⁽³⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنجيل يقر استخدام العقوبة في التربية كما أشرنا، ومعروف أيضاً عناية الإسلام بالتربية الخلقية واهتمام المربيون المسلمون في جميع العصور بأمر العقوبة وقد أباح الإسلام العقوبة على أن تبدأ بالإنذار والتوبيخ والتشهير فالعرب الخفيف وألا يلجأ المعلم للعقوبة إلى

عند الضرورة القصوى على ألا يكثر من استخدامها وإذا استخدمها بشروط منها ألا يكون متشفياً بل مؤدباً رحيماً.

ومما سبق يتضح أن بعض الفلسفات ترفض استخدام العقاب البدني في الضبط مثل الفلسفة الطبيعية والظاهرانية والوضعية المنطقية، وبعض الفلسفات ترى استخدام العقوبات المعتدلة والخفيفة مثل البراجماتية والتحليلية أما الإسلام فيجيز استخدام العقوبة ولكن بشروط.

ثانياً: العقوبات التي يمكن أن تستخدم في تحقيق الضبط وكيفية تفعيلها:

رغم الجدل الدائر حول ضرورة تحقيق الضبط لنجاح العملية التعليمية سواء بالعقاب بأنواعه أو باستخدام سبل أخرى فهناك شبه اتفاق على:

- أهمية الضبط في العملية التعليمية.

- ضرورة استخدام العقاب بأنواعه واستخدام سبل أخرى لتحقيق الضبط في العملية التعليمية.

2-1- العقوبات التي يمكن أن تستخدم في تحقيق الضبط

بداية: يؤكد البعض على أن العقاب أسلوب فعال لتقليل ظهور أشكال السلوك غير المرغوب فيه وتعدد أشكال العقاب وأنواعه في ضبط سلوك الطلاب.

ومن الأساليب المفيدة في تحقيق الضبط في العملية التعليمية:

1- العقاب اللفظي مثل التهديد اللفظي، والتأنيب والتوبيخ واستخدام العبارات الخارجة مثل:

أحذرك، أندرك، وهذه غيرها تزيد السلوك المرغوب ويختزل السلوك غير المرغوب، مع مراعاة عدم المبالغة فيها حتى لا تفقد قيمتها.

2- إلغاء كافة التعزيزات الإيجابية لفترة محددة من الوقت - ويصح ذلك الحرمان والعزلة

الاجتماعية مثل المقاطعة الكلامية من قبل الأفراد أو الأصدقاء والمدرسين، وهذا الأسلوب فعال في الحد من السلوكيات الخاطئة، مع مراعاة عدم إطالة فترة المقاطعة⁽³⁶⁾.

3- فقد التعزيز الإيجابي أو جزء منه، بمعنى استرداد جزء منه ثم منحه على شكل معززات، ومن هذا المنطلق يشعر الطالب أنه سيخسر شيئاً ما نتيجة سلوكه الخاطيء، ولكي يجدي هذا الأسلوب فعلى المعلم أن يشرح للطلاب متى سيطبق هذا العقاب وقيمة التكلفة التي سيخسرها، ومن أمثلة تلك العقوبات منع الطلاب من استخدام الألعاب أو المجلات أو من الجلوس مع الأصدقاء في المقعد المحبب إليه.

4- التصحيح والإجراء الإيجابي: بمعنى أن يقوم الطالب بتصحيح الآثار الناجمة عن السلوك غير المرغوب فيه، أما الإجراء الإيجابي فيعني أن يقوم الطالب بإجراء السلوك المرغوب فيه. وعلى سبيل المثال: يقوم الطالب السيئ بتنظيف وترتيب الفصل، والذين أحدثوا ضجيجاً عليهم أن يلتزموا السكوت بعض الوقت، والذين يسرقون عليهم رد ما سرقوه وزيادة⁽³⁷⁾.

5- التكليف ببعض أعمال النسخ الكتابية وهذه المسألة لا تضر بسير العملية التعليمية وتعتبر من أخف صور العقوبات وأبسطها وأجداها⁽³⁸⁾.

6- الحجز داخل قاعة خاصة في أثناء الفسحة الرئيسية وحرمان الطالب من ممارسة جميع أنواع الأنشطة الرياضية والاجتماعية المحببة له.

ويمكن حجز الطالب في يوم العطلة الأسبوعية ويتم هذا ضد مرتكبي المخالفات السلوكية على ألا يزيد الحجز عن مدة أربع ساعات مع إخطار ولي الأمر، ويمكن احتجاز التلميذ بعد انتهاء اليوم الدراسي لمدة ساعة وفي كل الأحوال: يستحسن أخبار الطالب بنوع المخالفة التي يعاقب عليها وأن يتم الاحتجاز تحت الإشراف التربوي الاجتماعي والنفسي.

7- النقل المفاجئ من الفصل أو من المادة (في حين كونها اختياريه)⁽³⁹⁾.

8- الفصل المؤقت من المدرسة، بمعنى استبعاد الطالب المشاغب من بيئة المدرسة، مع السماح لهم بتحسين مستوى التحصيل والتقدم العلمي، وفي هذه الحالة يخضع الطالب وولي الأمر للمساءلة من قبل مدير المدرسة ويستشهد بآراء المعلمين الذين شهدوا واقعة مخالفة

الطالب، وبعد تنفيذ العقوبة يتم عقد مناقشة موجهه واجتماع مع مدير المدرسة لاحتواء مثل هذا الأذى(40).

9- طرد الطالب في بعض الحالات مثل: التسبب في إحداث أذى وضرر بدني لغيره من الطلاب، امتلاكه وحمله لأداة حادة كالسكين والجنازير، السرقة والسلب بالإكراه، حيازة مواد مخدرة أو مواد غير قانونية، الاعتداء على أي موظف بالمدرسة، محاولة ارتكاب فعل فاضح أو الاغتصاب حيازة متفجرات(41).

2-2- كيف يمكن تفعيل العقاب لكي يحقق الضبط:

والسؤال الذي نحن بصددده كيف يمكن تفعيل العقاب لكي يسهم في تحقيق الضبط بفاعلية وكفاءة؟

والإجابة: يمكن ذلك من خلال:

- 1- تحديد السلوك المستهدف المراد تقليله.
- 2- التأكد من أن العقاب المستخدم منفر للطالب.
- 3- مراعاة كون العقوبة على حجم الذنب.
- 4- أن يكون العقاب فوري لأنه في هذه الحالة يؤتى ثماره، ولا يصح إرجاء العقاب لأن ذلك يفقده قيمته.
- 5- الهدوء حين استخدام العقاب وتجنب الانفعالية.
- 6- استخدام العقاب بطريقة منظمة لأن عدم الثبات في التعامل مع السلوك غير المرغوب فيه يحد من إمكانية ضبطه.
- 7- تجنب تعزيز السلوك غير المرغوب فيه(42).
- 8- معاقبة السلوك وليس الفرد، بمعنى عدم الاعتداء على كرامة الشخص.

- 9- استخدام العقاب عند الضرورة فقط حتى لا يتعود الشخص عليه.
 - 10- يستخدم بعد فشل الأساليب والإجراءات الإيجابية.
 - 11- تجنب العقاب البدني العنيف الذي يلحق الأذى بالتلاميذ.
 - 12- تجنب صور العقاب التي تؤدي إلى تصغير وتحقير التلميذ أو النيل من شخصيته خاصة في مرحلة المراهقة.
 - 13- تدعيم السلوك المضاد وتعزيزه عند توقيع العقاب على السلوك غير المرغوب فيه بمعنى الربط بين الثواب للسلوك المراد والعقاب للسلوك الخاطئ⁽⁴³⁾.
- ويقترح البعض مجموعة من الشروط التي تفعل استخدام العقاب البدني، وللعقاب البدني الذي يعني جملة إيلام الجسد مثل الضرب والوخز أو إيلام النفس مثل قص الشعر ومن هذه الشروط:
- 1- أن يتم بعد فشل العقوبات الأخرى مثل التحذير والإرشاد.
 - 2- ألا يزيد عن ثلاث ضربات ويمكن أن يكرر ذلك.
 - 3- أن يقدم بالعقاب البدني مدير المدرسة أو أحد الوكلاء.
 - 4- أن توضع استمارة يوضح فيها أسباب العقاب البدني.
 - 5- لا يجوز إيذاء الطالب جسدياً والتأكد من أنه ليس لديه عائق طبي أو فكري أو نفسي يتحول دون استخدام العقاب.
 - 6- يتم التوضيح للتلميذ سبب إلحاق العقاب البدني به ويعطي الحق في الدفاع عن نفسه أو تبرير خطأه، وبعد ذلك يتم إقرار مدى شرعية العقاب البدني الذي يتم من عدمه في ضوء التحذيرات السابقة، جلسات الإرشاد، الاجتماعات بالآباء، طبيعة ومدى شدة سوء السلوك والاتجاهات والسلوك السابق للطلاب، وعمر وظروف الطلاب البدنية، مدى

تداخل أشكال أخرى من العقاب، فعالية وسائل الضبط والانضباط الأخرى، مدى اختراق ومخالفة التلميذ للعملية التربوية وتقييم الدافعية لذلك⁽⁴⁴⁾.
هذه هي بعض الشروط التي ينبغي مراعاتها لتفعيل العقاب بأنواعه البدني والنفسي كأداء للضبط ونجاح العملية التعليمية أو الإسهام في تفعيلها.

ثالثاً: أساليب ووسائل أخرى لتحقيق الضبط في العملية التعليمية:

هناك أساليب أخرى لتحقيق الضبط حتى يزيد من كفاءة العملية التعليمية ومن هذه الحلول:

3-1- أساليب خاصة بالأسرة:

وتتمثل تلك الأساليب فيما يلي:

- 1- زيادة وعي الأسرة بأهمية الرقابة على الأبناء.
 - 2- أن ينأى الآباء عما يحدث بينهم من خلاف.
 - 3- الاهتمام بغرس القيم الدينية السليمة لدى الأبناء.
 - 4- إتباع الآباء أساليب الثواب والعقاب وعدم التمييز بين الأبناء.
 - 5- أن يتناسب المعروف المقدمة من قبل الآباء للأبناء مع احتياجاتهم دون تقييد أو إسراف⁽⁴⁵⁾.
- فهذه الأساليب تسهم في تحقيق الضبط بصورة أو بأخرى وبالتالي ينعكس ذلك على الأداء الإيجابي لحدوث عملية التعليمية.

3-2- أساليب خاصة بالمدرسة:

هناك أساليب خاصة بالمدرسة تسهم في تحقيق الضبط وبالتالي تفعيل العملية التعليمية مثل:

- 1- دعم الأنشطة التربوية لاستغلال طاقات الشباب.
- 2- جعل موضوع العنف جزء من المنهج المدرسي.

- 3- مشاركة أولياء الأمور مشاركة فعلية من خلال مجالس الآباء.
- 4- أن تدعو موضوعات المنهج إلى احترام حقوق الإنسان والتسامح والحوار والرأي والرأي الآخر.
- 5- تقليل الكثافة الطلابية داخل المدرسة وتحسين الأوضاع التعليمية داخل الفصل.
- 6- ضرورة تدريب المعلمين والإداريين على مواجهة أعمال العنف من قبل الطلاب داخل المدرسة.
- 7- الاهتمام بإعداد المعلم وتطوير أساليب وطرق تدريبه.
- 8- الاهتمام بالتوجه التربوي والنفسي في المدرسة.
- 9- ربط المدرسة بالمنزل وتوثيق العلاقة بينهما(46).

وبالنظر في هذه الأساليب الخاصة بالمدرسة كل واحد على حده نجد أنها يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الضبط وبالتالي تفعيل العملية التعليمية. وذلك من خلال الأنشطة التي تستثمر طاقات الشباب في عمل شيء مفيد وكذلك جعل العنف وآثاره السلبية على المدرسة والمجتمع جزء من المنهج التعليمي أضف إلى ذلك تقليل كثافة الفصل وتدريب المعلم على مواجهة العنف وكذلك التوجيه التربوي والنفسي والاجتماعي للطلاب داخل المدرسة.

3-3- أساليب خاصة بالمعلم:

جدير بالذكر أن المعلم هو الراشد خارج نطاق الحياة الأسرية، ويقوم بأدوار مهمة في حياة الطلاب.

من الأساليب الخاصة بالمعلم لتحقيق الضبط وبالتالي تفعيل العملية التعليمية ما يلي:

- 1- تمكن المعلم من المادة التعليمية وتوصيلها بشكل جيد.
- 2- التغلب على الإعاقات والقصور والمشاكل التي تعيق نمو الطلاب ونعترض ميولهم.
- 3- تشجيع وتدعيم الاستجابات المرغوبة وإضعاف وإطفاء الاستجابات السلبية.
- 4- الإسهام في تشكيل شخصية الطلاب وتهذيبه لهم وهذا يؤثر في اتجاهات التلاميذ نحو التعلم.

5- المرونة في التعامل مع التلاميذ وهذا يجعل الطلاب أكثر ميلاً وانجذاباً للأنشطة المدرسية والتعبير عن أنفسهم بحرية واستقلالية وتحقيق تقدم أكثر في التحصيل الأكاديمي وإظهار قدره أكبر على الابتكار والإبداع⁽⁴⁷⁾، وبالنظر في هذه الأساليب الخاصة بالمعلم نجد أنها تسهم بشكل أو آخر في تحقيق الضبط مما ينعكس بشكل إيجابي على نجاح العملية التعليمية.

6- إتصاف المعلمين بالفطنة والذكاء والقدرة الشخصية على استيعاب التغيرات الحضارية.

7- تشجيع الطلاب وتحفيزهم على المناقشة والإبداع والتفكير بصورة علمية وطرح الأفكار ومناقشتها بشكل مجرد من الأوامر والنواهي.

رابعاً: بعض التجارب العالمية لتحقيق الضبط في العملية التعليمية:

1- مدرسة مودي الثانية Mody High School بالولايات المتحدة الأمريكية:

يبدأ دليل المدرسة بتعليمات السلوك والانضباط الطلابي بتوجيه رسالة إلى أولياء الأمور مفادها أن عملية التعليم تكون في أفضل أحوالها إذا نشأت شراكة حقيقية ومتبادلة بين البيت والمدرسة يشترك فيها جميع من لهم علاقة بالمجتمع المدرسة من أولياء الأمور ومعلمين وإدارة مدرسية ومجلس المدرسة للسعي لتحقيق هدف واحد مشترك هو تعليم الأبناء وتثقيفهم.

ويعقب ذلك رسالة موجهة إلى طلاب المدرسة يدعوهم فيها إلى التمتع بممارسة حقوق ومبادئ المواطنة الصالحة التي يحميها القانون الأمريكي ويفرضها على الجميع دون استثناء وتتعهد المدرسة في رسالتها إلى الطلبة بتوفير جو دراسي مثالي يتسم بالود والاحترام المتبادل وحفظ الحقوق لجميع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على حد سواء وهو ما يفترض أن يوفر الشعور بالأمان والطمأنينة وينشر النظام والانضباط في أرجاء المدرسة.

وتحذر الرسالة الطلبة من مغبة اقتراف أية مخالفة لقواعد الانضباط السلوكي أو التعدي على حقوق الآخرين حيث سيؤدي ذلك إلى تطبيق إجراءات الانضباط النظامية.

وصف عقوبات مخالفة التعليمات السلوكية:

وفيما يلي استعراض لأهم ملامح نظام العقوبات المعتمد:

1- التكليف ببعض أعمال النسخ الكتابية وهي أخف العقوبات ويتم توقيع هذه العقوبة على من لم يحضر في المكان المحدد داخل المدرسة وفقاً لتعليمات المعلم أو المشرف أو تناول الطعام داخل ردهات مباني المدرسة أو في الفصل الدراسي والتلفظ بألفاظ نابية وعدم الالتزام بالزي المدرسي وعدم احترام الآخرين.

2- الحجز داخل قاعة خاصة في أثناء الفسحة الرئيسية المخصصة لتناول الغداء بشكل انفرادي مع حرمانه من ممارسة الأنشطة في هذه الفسحة مع السماح له بتناول وجبة خفيفة ويجوز استبدال هذه العقوبة بعقوبة الضرب بعد موافقة مدير المدرسة وولي الأمر ويتم توقيع هذه العقوبة على الذين يتغيبون عن حضور بعض الحصص أو المغادرة دون استئذان أو التدخين داخل المباني.

3- حجز الطالب في يوم العطلة الأسبوعية أربع ساعات على الأقل ويتم ذلك في حال التدخين علانية داخل أسوار المدرسة أو التلفظ مع الآخرين بألفاظ نابية والدخول في شجار بدني وتعمد عدم ارتداء الزي المدرسي وسرقة ممتلكات الآخرين.

4- العقاب البدني: وهو عبارة عن ضرب تأديبي غير مريح ينفذه مدير المدرسة ويتم بعد استنفاد كافة الوسائل ويقوم به أحد المعلمين والمدير ومسئول من الإدارة ويتم بعد موافقة ولي الأمر ومدير المدرسة.

5- إيقاف الطالب عن الدراسة داخل المدرسة، وعزلة عن زملائه وإجباره على الدراسة بشكل انفرادي وحرمانه من الحقوق والمزايا لمدة قد تصل إلى 6 أسابيع ويتم توقيع تلك العقوبة عند محاولة الطالب ابتزاز الآخرين أو خداعهم وسلبهم ممتلكاتهم أو إيذاء الطلاب وإصابتهم بدنياً.

6- الطرد من المدرسة عند ارتكاب الطالب لمخالفات رئيسية كبيرة ويحدث هذا عند التورط في سلوك زي طبيعة هجومية أو خطره على الآخرين وفي حال تعاطي أو بيع أو نقل المخدرات والكحول والتهجم الأرعن ضد أحد منسوبي المدرسة(48).

ويذكر دليل الطالب أنه لا يمكن حصر جميع أنواع المخالفات وصورها التي تستوجب العقاب إذ سيظهر بعض الحالات التي تطفو على السطح لأول مرة وتستدعي الدراسة ويزر الدليل إلزام القائمين على المدرسة ببذل أقصى ما في وسعهم لتطبيق النظام بمخالفته وبصورة عادلة.

ويختتم الدليل بعرض نص التعهد الخطي الذي يطلب من ولي الأمر توقيعه والموافقة عليه بعد التمعن فيه(49).

2- مدرسة مقاطعة ميزوري (مدينة كانساس) ولاية ميزوري بالولايات المتحدة الأمريكية:

حرصت إدارة مدرسة منطقة ميزوري في مدينة كانسان بولاية ميزوري في الولايات المتحدة الأمريكية على تعميم نظامها الداخلي كاملاً على شبكة الانترنت لتجعله في متناول يد أولياء الأمور والطلبة أنفسهم والمهتمين بهذا الموضوع ولتخلي مسئوليتها في حال تذرع أحد الطلبة بعدم إطلاعهم على السياسة المدرسية عند ارتكابه لمخالفة سلوكية ما ويتصف نظام السلوك الطلابي لهذه المدرسة بالشمولية، حيث احتوى على معظم أشكال المخالفات السلوكية المتوقعة وصنفها إلى فئات أو درجات وفقاً لشده كل مخالفة وتأثيرها على سير اليوم الدراسي وخطورتها على سلامة الطلبة داخل أسوار المدرسة.

وقد راعى النظام مجموعة من الاعتبارات قبل إقرار الجزاء التأديبي منها: سن الطالب ومستوى نضجه الفكري، طبيعة وجدية المخالفة، السجل السلوكي الخاص بالطالب موقف الطالب بوجه عام من مدرسته.

كما حرص النظام على إطلاع الطالب على قائمة مفصلة بالحقوق والواجبات التي يتعين مراعاتها مثل الحضور مبكراً، حضور جميع الحصص، تحمل مسؤولية التصرفات والأعمال الشخصية،

المحافظة على النظافة الشخصية والصفية والمدرسية، احترام الطالب لنفسه للآخرين، وإتباع تعليمات المدرسة.

وتشمل مخالفات الدرجة الأولى التأخر المفرط صباحاً وعدم التقيد بالزي الرسمي للمدرسة، أما عواقب ارتكاب هاتين المخالفتين في المرحلة الابتدائية فتتراوح بين استدعاء الطالب من قبل الإدارة وحرمانه من المزايا أو الفسح التي يتمتع بها في المدرسة ومنعة من حضور بعض الحصص الدراسية إلى حرمانه من الدراسة لمدة 4-5 أيام مع قضاء العقوبة داخل المدرسة من 1-5 أيام.

وتشمل مخالفات الدرجة الثانية الغش في الواجبات والامتحانات وتزوير توقيع ولي الأمر والتدخين وتعاطي أو حيازة المخدرات وتداول المطبوعات الممنوعة والعقوبة تتراوح ما بين الاجتماع بالطالب واستدعاء ولي أمره وحرمانه من التمتع بالفسح وتصل في حدها الأقصى إلى فصل الطالب من المدرسة لمدة تتسجم مع حجم المخالفة وتكليفه ببعض أعمال الخدمة العامة وحضوره إلى المدرسة في أيام العطلات لتنفيذ العقوبة.

وتتضمن مخالفات الدرجة الثالثة رفض تنفيذ طلبات أو توجيهات إدارة المدرسة ومعلميها والاستهزاء بمنسوبي المدرسة والتلفظ بألفاظ نابية ومشينة والعراك البدني مع طالب آخر واقتراف سلوك مشين وفوضوي داخل الفصل وسوء استخدام أجهزة الحاسوب وحيازة المواد الخطرة أو الممنوعة، وتتراوح "عقوبات تلك المرحلة من استدعاء ولي الأمر وحرمان الطالب من الدراسة وإيقافه"⁽⁵⁰⁾.

ويسرد النظام بعد ذلك مخالفات الدرجة الرابعة التي تشمل السرقة والاحتفاظ بمواد مسروقة والشجار البدني والتخريب المتعمد لممتلكات المدرسة وسوء السلوك المزمن.

وتشمل عقوبة مخالفات الدرجة الرابعة استدعاء ولي الأمر والإيقاف عن المدرسة لمدة 10-15 مع إمكانية تحويل الطالب لجهة تأديبية مختصة لنظر في أمره ووضع الطالب تحت رقابة صارمة وتحويله إلى مدرسة أخرى وطرده من المدرسة فترة طويلة مع إجباره على متابعة الدراسة من المنزل وفي الجزء الخامس يسرد النظام أشد أنواع المخالفات السلوكية التي تشمل حيازة أو استخدام

المخدرات أو الكحول أو المواد السامة وتهديد الطلاب أو أحد منسوبي المدرسة وسوء السلوك الفاضح وتعمد إطلاقه صافورات الإنذار بدون سبب والتسبب في حدوث حريق وتخويف الآخرين بالسلاح.

وتندرج عقوبات هذه المخالفات بدءاً من إيقاف الطالب عن الدراسة وتحويله إلى الجهات المختصة للنظر في أمره وانتهاء إيقافه عن المدرسة ورفع توصيه بطرده نهائياً⁽⁵¹⁾.

3- مجموعة مدارس ريفرسايد العامة - ولاية الينوز - الولايات المتحدة:

إسهام المدرسة تعليمات وقواعد السلوك الطلابي الخاصة بها بتوجيه رسالة مباشرة إلى جميع الطلاب توضح فيها فلسفة المدرسة في وضع قواعد وتعليمات السلوك ومنها حدوث التعلم وتحمل المسؤولية والحفاظ على الحقوق وإيجاد بيئة تربوية ملائمة.

وحددت قواعد الانضباط داخل الحرم المدرسي في الاهتمام بالترتيب والنظافة والمظهر وعدم استخدام الألفاظ النابية، وعدم رمي الفضلات والقاذورات في ساحات وردها المدرسة، الامتناع عن إيذاء الآخرين، وعدم مضغ العلك داخل المدرسة، عدم جلب الأجهزة الإلكترونية أو الهاتف النقال داخل المدرسة، إتباع التنظيمات الخاصة بالرحلات المدرسية، عدم تناول الأدوية والعقاقير قبل إبلاغ إدارة المدرسة.

أما العقوبات المفروضة فهي استدعاء الطالب في مكتب مدير المدرسة أو المرشد، حجز الطالب بالمدرسة، وإخطار ولي أمر الطالب بمخالفات ابنه، مراقبة تصرفات الطالب، إيقاف الطالب عن الدراسة داخل المدرسة، حرمان الطالب من دخول المدرسة، طرد الطالب من المدرسة، إحالة الطالب للجهات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

وبالنسبة للمخالفات التي تقتضي حجز الطالب داخل المدرسة فتتمثل في:

1- إهانة المعلم وعدم المثول أمامه.

2- التأخر في الوصول إلى المدرسة صباحاً.

3- سوء السلوك داخل المدرسة وداخل المواقع الملحقة بها.

4- مضغ العلك والحلوى داخل المدرسة.

5- سوء السلوك أثناء الأنشطة المدرسية.

6- الغياب دون عذر (52).

4- بريطانيا:

وفي بريطانيا هناك اعتقاد بأن الشارع البريطاني لم يعد يشعر بالأمان، ونظراً لذلك تسابقت الحكومات المتعاقبة على إتباع سياسة القمع "العصا" لمواجهة الموجهة المتصاعدة من أعمال العنف والجريمة ويتضح ذلك في الاتجاه الذي نحتة حكومة توني بلير tony blair والذي عكس تأثيره بأسلوب الإدارة الأمريكية حيث سارع بالتصديق على مجموعة من التدابير القانونية والسياسات الأمنية 1998 إضافة أنها كفيلة باستئصال هذه الموجه الزاحفة من الإجرام، حيث يشهد المجتمع البريطاني تحللاً أخلاقياً وتفشياً لجرائم العنف بين السباب والتكرار والاستمرارية في ارتكاب الجريمة من قبل الأشخاص الغير منضبطة إضافة إلى تزايد جرائم الكبار وصغار السن ومن هنا تشخيص حكومة بلير لأسباب الأزمة في ضعف الجزاءات القانونية والاجتماعية مما حدا ببعض الأشخاص بارتكاب أعمال العنف والجريمة ومن ثم فالعلاج من وجهة نظرهم يتمثل في تعزيز وسائل الضبط القانوني والأمني (53).

5- أستراليا:

لقد كانت التجربة الأسترالية في هذا المجال من خلال تجربة مقاطعة أستراليا الجنوبية حيث تم إنشاء ما اصطلح عليه "نادي نواب الشرطة" في عام 1985 ضمن البرنامج الشامل للسياسة الوقائية من الجريمة، وقد أنشأ هذا النادي بترتيب من طرف شرطة مقاطعة أستراليا الجنوبية وبمساندة من تجار المنطقة وكان الهدف المنشود من هذا النادي هو الاتصال بتلاميذ المدارس من سن خمس سنوات إلى 14 سنة وركزت طريقة الاتصال في هذا النادي على الأعمال الوقائية من خلال:

- نشر الوعي لدى التلاميذ بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم المحلي.

- إعطاء التلاميذ بعض الواجبات المحددة المناسبة لسنهم وإمكانياتهم.

- تشجيع أعضاء جدد من التلاميذ للانضمام إلى النادي وفي سبيل تحقيق أهدافه اعتمد النادي على تشجيع وتحفيز الأطفال المنتسبين له، ويحصل التلاميذ على كتب لبعض المشكلات والظواهر السلبية في المحيط الاجتماعي القريب وفي المجتمع بصفة عامة وكان النادي يوزع مجموعة من كتب النشاط المخصصة للأعضاء وهي عبارة عن خمس حلقات من الكتب التي تعالج مواضيع معينة لها علاقة بقضايا الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف مثل الوقاية من الجريمة، الأمن الوقائي، أهمية النظم والقوانين إضرار السلوك المنحرف، أهمية الروابط الاجتماعية، بعض القضايا الاجتماعية ذات العلاقة وهذه التجارب والمبادرات كان لها نتائج طيبة فيما يتعلق بالتقليل والتخفيض من العنف وتحقيق الانضباط (54).

6- مدرسة تشيلتهام فكتوريا. أستراليا:

قامت تلك المدرسة بعرض تفاصيل نظامها الداخلي على شبكة الانترنت ليكون متاحاً أمام الطلاب وأولياء الأمور. وتذكر المدرسة في مقدمة الجزء المخصص لاستعراض الأنظمة المدرسية الداخلية التزامها بتوفير بيئة تعليمية هادئة وآمنة لضمان إحساس طلابها بالراحة والإقبال على الدراسة والمسؤولية عن تصرفاتهم تجاه الآخرين وتجاه أنظمة المدرسة وتحث المدرسة الطلاب على التحلي بالأخلاق الفاضلة والصفات الخلقية الحميدة، وحددت المدرسة القواعد والتعليمات التي ينبغي أن يتحلى بها الطلاب وتمثلت في اللعب بالمواد أو الأشياء الخطرة ومحاوله قذفها على الآخرين، وركوب الدراجات وألواح التزلج داخل المدرسة، تسلق الأشجار والمباني المدرسية وعدم تقدير الممتلكات الخاصة للمدرسة، وجلب الأشياء الثمينة من المنزل إلى المدرسة وكذلك جلب المواد والألعاب الخطرة، مضغ العلك في أثناء اليوم الدراسي، مغادرة المدرسة دون إذن وتمثل سبل التعامل مع السلوك السيئ فيما يلي:

1- تذكير الطالب بضرورة عدم تكرار المخالفة.

2- توجيه إنذار شفهي، حرمان الطالب من دخول الفصل، حجز الطالب في مكان منفرد واستدعاء ولي الأمر، حجز الطالب بعد انتهاء الطالب من اليوم الدراسي.

3- إيقاف الطالب عن الدراسة بالتنسيق مع إدارة التعليم.

4- رفع توصية بطرد الطالب بالتنسيق مع إدارة التعليم⁽⁵⁵⁾.

وتجدر الإشارة أن المخالفات السلوكية رغم إنها متشابهة في معظم المدارس إلا أنه يوجد خلاف في أنواع تلك المخالفات في مدرسة لأخرى ومن بيئة لأخرى.

7- الأرجنتين:

نظام الإنذارات في الأرجنتين:

كان حفظ النظام في المدارس الثانوية (12 - 18) يعتمد على الإنذارات المكتوبة لسوء السلوك ويقوم هذا النظام على سلسلة من الأسس أو المبادئ تشمل أي أفعال خاطئة يقوم بها الطالب (أي الأفعال التي تعتبر انتهاكاً للنظام) وذلك عن طريق نقاط الإنذارات التي يحتويها "تقرير الإنذار" وهذه التقارير تشمل اسم الشخص الذي يتم عقابه أسباب العقاب والإجراء الذي تم اتخاذه ضده ثم يرسل بعد ذلك إلى والد الطالب أو المسئول عنه للعلم والتوقيع وعندما يتجمع 25 نقطة إنذار يوقف الطالب عن الذهاب إلى المدرسة، وعليه أن يمر بعملية اختبار شامل قبل أن يقبل مرة ثانية الطالب في المدرسة وفي بداية كل عام دراسي يتسلم الطلاب ما حصلوا عليه من نقاط سابقة وإذا نجح الطالب في إلا يحصل على أكثر من 24 نقطة إنذار أثناء العام الدراسي يتم شطب ما حصلوا عليه ويسمح لهم ببدء العام الدراسي دون أية نقاط إنذار، وبما أنه ليست هناك قائمة معيارية خاصة بنقاط الإنذار لكل سوء سلوك فإن القرار الخاص بالعقوبة التي سوف تفرض على التلميذ متروكة لحكم مدير المدرسة كما أن عدد الإنذارات يجب أن يكون متناسب مع الأخطاء السلوكية⁽⁵⁶⁾.

خامساً: واقع المصري بالنسبة لتحقيق الضبط:

النصوص الرسمية في نظام التعليم المصري تقرر منع العقاب منذ 1903 عند صدر قانون نظام المدارس الصادر عن قراره النظارة رقم 968 في 11 يوليو 1903 والذي تنص مادته رقم 88 على أن العقوبات البدنية ممنوعة منعاً قطعياً.

ومضت المادة 21 من القانون 210 لسنة 1953 على منع العقوبات البدنية وفي عام 1992 صدرت نشره رقم 3 بتاريخ 1992/11/16 تمنع العقاب البدني للتلاميذ، وزادت التصريحات الصحفية والإشارات الإعلامية لمنع العقاب البدني بالمدارس في عامي 1998، 1997 الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية رصدتها حوادث عديدة لتجاوزات بين المعلمين والطلاب وردت في الصحف اليومية والتحقيقات الصحفية التي أثارت القضية على مستوى الرأي العام.

ورغم تحريم العقاب منذ عام 1903 إلا أن المسألة ما زالت محل أخذ ورد لأنها تتصل مباشرة بالنمط الثقافي والاجتماعي السائد في مؤسسات المجتمع وعلاقاته وقيمه، فكلما اعتمدت القيم السائدة على التسلسل الهرمي والتحكم السلطوي سواء من حيث السن أو من حيث القوة (مادياً ومعنوياً) فإن علاقة القهر والعقاب هي التي تسود في نمط العلاقة بين أي مستوى من مستويات النظام أو المؤسسة⁽⁵⁷⁾.

أن النمط السائد من العلاقات داخل النظام التعليمي عادة ما يعبر عن نمط علاقات المجتمع لذلك فالتعليم المصري لا يمكنه التخلص بسهولة من عملية العقاب البدني بقرارات وقوانين حيث ما زال المعلم هو ممثل السلطة (العملية التربوية الاجتماعية) داخل الفصل سواء فيما يتعلق بأساليب التقويم أو التعليم وبالتالي يصبح قادراً من خلال ما يمثله ويملكه من سلطة على الطرف الآخر (المتعلم) أن يقوم بالعقاب ليؤكد أهداف السلطة التي يمثّلها، لذلك فإن حال التوتر التي تسود داخل النظام التعليمي على المستوى الرسمي بين الوزارة وبين المعلمين ترجع إلى تجاوز السلطة الرسمية في تصريحاتها ضد استخدام العقاب البدني للتلاميذ لضرورات يرى المعلمون أنها ما زالت

لازمة للقيام بدورهم التعليمي داخل نظام تعليمي يعتمد على أسلوب التلقين والحفظ والذي يقتضي أساليب تعليمية تعتمد على أسانيد مرجعية هي:

- معلم يمثل مصدر المعرفة.
- كتاب مدرسي يحتوي على المعرفة المراد تلقينها ولا يسمح بالخروج عنها.
- وسائل محددة لتسهيل نقل وتبسيط المادة العلمية ولا تدعو الطالب للبحث أو التحليل أو النقد بل الحفظ.
- أسلوب تقويم يجعل المرجعية الوحيدة للتفوق والترقي والترفع هي مدى تطابق ما يجاب عنه للأصل المكتوب عنه في الكتاب (58).

أهم النتائج:

تعاني المؤسسات التعليمية من مشكلات سلوكية (عنف) تؤثر بالسلب على أداء العملية التعليمية في الغرب ومصر:

- يمثل الضبط مسألة مهمة في التغلب على تلك المشكلات وزيادة كفاءة العملية التعليمية.
- هناك جدل حول أهمية الضبط في العملية التعليمية وأنه ينبغي تحقيق الانضباط وليس الضبط، والذين يرفضون الضبط يرون أن ذلك للحفاظ على كرامة التلاميذ وأن الانضباط يمكن تحقيقه من خلال إصلاح بنية المدرسة أما المؤيدين للضبط فيرون أنه يعطي سلطة طبيعية للمعلم تساعد في عمله وأن الذين يرفضونه فيسبحون في الفضاء ويصعب تبني ما يدعونه بالتربية العالمية.

- هناك جدل حول أهمية استخدام العقوبات في تحقيق الضبط وأنه ينبغي استخدام الإقناع والحوار ووسائل أخرى بدلاً من العقاب من منطلق الآثار السيئة للعقاب، والذين يرفضون العقاب خاصة البدني يستندون إلى أن هناك وسائل أكثر فاعلية منه والعقاب يفسح المناخ المدرسي وهو يكبح السلوك وعلاقته بالتعليم سالبه ويؤدي إلى بعض المشكلات السلوكية

والذين يؤيدون العقاب يرون أن الإنجيل والقرآن أقره لتقويم السلوك وبعض المحاكم الأمريكية أيدت استخدامه وأن له فوائد في تحقيق الضبط اللازم للعملية التعليمية.

- هناك جدل حول أهمية استخدام الضبط في العملية التعليمية على المستوى الفلسفي مثل الفلسفة الطبيعية تؤيد الضبط والعقاب وترفض استخدام العقاب البدني لتحقيقه، والفلسفة البراجماتية تؤيد الضبط وترفض العقاب البدني أو النفسي في تحقيقه، والفلسفة الظاهراتية تؤيد الضبط وترفض استخدام العقاب البدني في تحقيق الفلسفة المنطقية الوضعية تؤيد الضبط وترفض استخدام العقاب البدني في تحقيقه، والفلسفة التحليلية تؤيد الضبط وترفض استخدام العقاب البدني في تحقيقه، والأديان تؤيد الضبط وتدعم استخدام العقوبات المعتدلة في تحقيقه.

- هناك عقوبات يمكن أن تستخدم في تحقيق الضبط مثل العقاب اللفظي، إلغاء التعزيزات، قيام المخطئ بتصحيح خطأه، التكليف ببعض الأعمال الإضافية، الحجز، النقل، الطرد المؤقت.

- يمكن تفعيل العقاب في تحقيق الضبط من خلال وضع بعض الشروط لاستخدام مثل: تحديد السلوك المراد منعه (العنف) مراعاة كون العقوبة على قدر الذنب وأن تتم العقوبة بحدوء وأن تكون فورية.

- يمكن تفعيل العقاب البدني في تحقيق الضبط من خلال وضع بعض الشروط مثل: أن يستخدم بعد فشل العقوبات الأخرى، ألا يزيد عن ثلاث ضربات، وأن تكون على السلوك وليس على الفرد، مع عدم التحقير والتصغير للطالب أو الإيذاء البدني والفكري، وأن يكون عند الضرورة ويقوم به المدير نفسه.

- يمكن للأسرة أن تسهم في تحقيق الضبط من خلال رقابة الأولاد... الخ.

- يمكن للمدرسة أن تسهم في تحقيق الضبط من خلال الأنشطة وتوفير المناخ الجيد.

- يمكن للمعلم أن يساهم في تحقيق الضبط من خلال تمكنه من المادة التعليمية والمرونة في التعامل مع الطلاب.... الخ.
- معظم الدول الأجنبية تهتم بتحقيق الضبط وعلى سبيل المثال بعض الولايات المتحدة الأمريكية، يتحقق الضبط من خلال إفهام أولياء الأمور أن التعليم شراكة بين الأسرة والمدرسة.
- إفهام الطلاب أن لهم حقوق وعليهم واجبات ويجذروهم من مغبة اقتراح مخالفة القواعد المدرسية.
- يقوم المعلم بإفهام الطلاب العقوبات التي ستوقع عليهم وتدرج ما بين التكليف ببعض الأعمال الكتابية ثم حجز الطالب بعض الوقت ثم بالعقاب البدني التأديبي ثم بعد ذلك يكون إيقاف الطالب عن الدراسة أو الطرد من المدرسة.
- مراعاة العقوبة لسن الطالب ومستوى نضجه وطبيعة المخالفة والسجل السلوكي للطلاب.

يتم تقسيم العقوبة أو المخالفة إلى درجات:

- الأولى:** التأخر المفرط وعدم الالتزام بالزبي وعقوبتها استدعاء ولي الأمر وحرمان الطالب من بعض المزايا وحرمانه من بعض الحصص.
- الثانية:** مثل الغش، التزوير، التدخين، حيازة مخدرات، تداول المطبوعات الممنوعة وعقوبتها استدعاء ولي الأمر وحرمان الطالب من التمتع بالفسح وتصل إلى الفصل من المدرسة وتكليفه ببعض أعمال الخدمات العامة في أيام العطلات.
- الثالثة:** مثل رفض تنفيذ توجيهات إدارة المدرسة أو التلطف بألفاظ نابية، العراك البدني مع الآخرين، اقتراح سلوك مشين وفوضوي -سوء استخدام أجهزة الحاسب، حيازة المواد الخطرة وعقوبتها استدعاء ولي الأمر وإيقاف الطالب من الدراسة.
- الرابعة:** مثل السرقة والاحتفاظ بأشياء مسروقة والشجار البدني والتخريب وسوء السلوك المزمن وعقوبتها استدعاء ولي الأمر أو إيقاف الطالب فترة أطول أو إحالته إلى جهة تأديبية أو طرده من المدرسة أو فصله.

الخامسة: مثل حيازة أو استخدام المخدرات أو الكحول أو المواد السامة أو تهديد الطلاب أو منسوبي المدرسة أو السلوك الفاضح أو تعمد إطلاق صافورات الإنذار بدون سبب أو التسبب في حدوث حريق أو تخويف الأخرى وتمثل العقوبات في الإيقاف أو الطرد النهائي وتحويله إلى الجهات المختصة.

- وضع قواعد للسلوك وإفهام الطلاب فلسفة هذه القواعد ومن هذه القواعد على سبيل المثال الاهتمام بالترتيب والنظافة والمظهر الحسن، الكلام بطريقة لائقة، النظافة، عدم إيذاء الآخرين، عدم مضغ العلك، عدم اصطحاب الهاتف الجوال، عدم تناول عقاقير إلا بعلم المدرسة.

بريطانيا: أجهت نحو تعزيز وسائل الضبط القانوني على مستوى مؤسسات المجتمع نظراً لقيام بعض الأشخاص بارتكاب أعمال العنف والجريمة وذلك منذ حكومة توني بليز.

أستراليا: اهتمت من خلال نادي الشرطة بتوعية الطلاب منذ الخامسة بآثار الجريمة والوقاية منها وأضرار السلوك المنحرف من خلال بعض الكتيبات قللت إلى حد كبير من العنف وساعدت على تحقيق الانضباط، وبعض المدارس قامت بنشر تفاصيل نظامها الداخلي على شبكة الانترنت، وتتضمن المخالفات السلوكية وسبل التعامل معها من قبل إدارة المدرسة.

الأرجنتين: يعتمد تحقيق الضبط على الإنذارات المكتوبة يتم تدوين المخالفات التي يرتكبها الطالب فيها وعليه إلا يتجاوز نقاط معينة وإلا يوقف عن الذهاب المدرسة وتحدد عقوبة لكل مخالفة.

مصر: النصوص الرسمية تمنع استخدام العقاب خاصة البدني والواقع لا يعكس ذلك في كثير من الأحيان، ولا يزال المعلم هو ممثل السلطة وساعد على ذلك المناخ السيئ التي تعيش فيه المدارس، وللخروج من المأزق لابد من إصلاح هذا المناخ بما يحويه من معلم وكتاب ووسائل وتقويم ومبنى.... الخ.

أصف إلى ذلك أن المدارس في مصر أصبحت فارغة من محتواها ولا تؤدي أهدافها بالشكل الصحيح ولعل ذلك يتمثل في تحول تلك المدارس إلى بيوت المدرسين الخصوصيين وهميش المدرسة خاصة الإعدادية والثانوية.

أهم التوصيات

والتي يمكن أن تسهم في تفعيل الضبط وبالتالي تفعيل العملية التعليمية:

وتنطلق الدراسة في وضع هذه التوصيات من منطلق أهمية الضبط وأهمية العقوبات المختلفة في تحقيق وأنه لا بأس من استخدام العقاب البدني بالشروط التي أشارت إليها الدراسة. وذلك من منطلق الآراء المؤيدة لذلك كما أن الفلسفات المختلفة أقرت استخدام العقوبات في الضبط وكل التجارب التي أشارت إليها الدراسة لم تنكر استخدام الضبط واستخدام العقوبات في تحقيقه كما أن هناك أحكام قضائية في استخدام العقوبات لتحقيق الضبط والأهم من ذلك كله أن الإنجيل والقرآن أقر استخدام العقاب بصفة عامة وكذلك العقاب البدني في تقويم السلوك الخاطئ.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- تحديد أساليب العنف التي يمارسها الطلاب داخل المدرسة.
- تحديد أسباب تلك المشكلات بمعاونة الأخصائي النفسي والاجتماعي حسب طبيعة المشكلة.
- عدم التسليم المطلق برفض أو تأييد استخدام الضبط بصفة عامة طالما أن هناك جدل هو هذه المسألة.
- عدم التسليم المطلق برفض أو تأييد استخدام العقوبات البدنية في تحقيق عملية الضبط.
- الأخذ في الاعتبار أن معظم الفلسفات وكذلك الأديان لا ترفض الضبط في تحقيق العملية التعليمية ولا ترفض استخدام العقاب البدني ولكنها وضعا شروطاً لاستخدامه.
- حصر الأساليب المستخدمة في تحقيق الضبط من خلال الآراء المؤيدة لاستخدامه ومن خلال الخبرات العالمية والفلسفات المختلفة والاستفادة منها.

- حصر الشروط التي تفعل استخدام الضبط في العملية التعليمية والاستفادة من هذه الشروط.
- حصر العقوبات البدنية وشروط استخدامها في عملية الضبط من خلال الآراء الداعمة لاستخدامه.
- التعاون بين الأسرة في تحقيق الضبط المدرسي وتوقيع العقوبات على الطالب الذي يخل به وقد ارتأى ذلك في جميع الخبرات العالمية.
- وضع لوائح للمخالفات السلوكية والعقوبات الموقعة عليها وإشراك أولياء الأمور والمجتمع والطلاب في ذلك وإعلان تلك اللوائح للجميع بشكل واضح.
- توفير المناخ المدرسي الملائم الذي يحد من وجود المخالفات السلوكية أو القيام بها من خلال دعم الأنشطة وروح التعاون ووجود المعلم الملائم علمياً وتربوياً.
- تنوع العقوبات المستخدمة وأن تكون على قدر المخالفة السلوكية وملائم لطبيعة الطالب وأن يقوم بها المدير أو من يتوب عنه.
- التعاون مع المجتمع في تحقيق الضبط خاصة أجهزة الأمن الداعمة لتحقيق الضبط المجتمعي.
- أن يفهم الطالب أن العقوبة موقعة على الفعل أو المخالفة التي ارتكبها وليست لأسباب أخرى.
- أن تتم العقوبة بعد ارتكاب المخالفة مباشرة لكي تكون أكثر جدوى وتقل آثارها السلبية.

كلمة أخيرة:

إن العنف والاضطراب والمخالفات السلوكية وخرق القوانين الذي يوجد في الشارع المصري اليوم يرجع في جزء كبير منه إلى تفرغ المدرسة من محتواها وبالتالي عدم وجود طلاب داخل مدارسنا وبعدها يتوجهون إلى الجامعات وفي ظل الأعداد الكبيرة لا يراعي حضور الطالب من عدمه، ومن السهل جد أن يحصل الطالب على درجة الليسانس أو البكالوريوس دون الحضور إلى المدرسة أو الجامعة بانتظام وبالتالي لا يتعود الطالب أن يعيش في مجتمع منظم سواء في المدرسة أو الجامعة وما يترتب على العيش في هذا المجتمع المنظم من وجود لوائح وقوانين تحكم سلوك الأفراد وتضبطها

وتعاقب من يخالفها، وبالتالي يتخرج الطالب من الجامعة أو حتى من المدرسة وهو لم تتربى فيه قيم وقواعد الالتزام، مما يترتب عليه فوضى في أدائه المجتمعي أو حتى في أدائه التعليمي داخل المدرسة والجامعة.

والحل يكمن في عودة الحياة للمدرسة وللجامعة مرة أخرى. من خلال تفعيلها وتوفير المناخ الملائم فيها والاهتمام بالكيف وليس الكم كما هو حادث في مؤسساتنا التعليمية.

المراجع

1. صفاء محمود عبد العزيز: اتجاهات المعلمين نحو أساليب العقاب المدرسي، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، العدد 6 لسنة 19 مارس 2002، ص 27.
2. علي بن صديق الحكمي: سمات البيئة المشجعة على الانضباط، مجلة المعرفة، وزارة المعارف السعودية، العدد 72 ربيع أول 1422هـ، ص 26.
3. السيد سلامة الخميس: العنف المدرسي، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003، ص ص 385، 386.
4. سعيد طه محمود، سعيد محمود مرسي: الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري، دراسة تحليلية نقدية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 38، مايو 2001، ص 2.
5. الفريدو فيرلان: مشكلات الانضباط المدرسي في المكسيك، صمت العلوم التعليمية، مجلة مستقبلات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد 28، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 535.
6. عبد اللطيف محمود: اتجاهات الفكر التربوي المعاصر نحو قضية العقاب البدني للتلاميذ، رسالة التربية وعلم النفس سلسلة علمية محكمة، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 19، 1432هـ، ص 153.
7. ديفيد أ. ثيرنر: الإصلاح المدرسي في إنجلترا، مجلة مستقبلات، المجلد 48، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 540.
8. حسن الدجلي: أصول التربية الثانوية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص 319.
9. Elsawalter E.B Costle: Principle of education, Mnwin, L+d, London, 1995, p. 169.

10. ي د. بي: أصول الأخلاق، تعريب إبراهيم رمزي، مطبوعات الرسالة، د. ت، ص102.
11. كمال دسوقي: النمو التربوي للطفل والمراهق، دار النهضة المصرية، القاهرة. 1979، ص309.
12. جيمس س- بوست منستر: الأسس العام لنظريات التربية، ترجمة صالح عبد العزيز وآخرون، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، د. ت، ص101.
13. فيليس هوسلر: عالم الطفل، ترجمة رمزي يس، مراجعة أبو الفتوح رضوان، دار الهلال، القاهرة، د. ت، ص11.
14. سيد أحمد عثمان: علم النفس الاجتماعي، ج1، الأنجلو، القاهرة، 1970، ص ص94، 95.
15. محمد إبراهيم كاظم: العقوبات المدرسية، الأنجلو المصرية، د. ت، ص4.
16. Bmsh and Hill T. 1999: The Righ to Teacher Thirtieh to Learn, British Jornal of Special Education, Vol. 20. N. 1, P, 284.
17. محمد علي عزب: العوامل المؤثرة في الانضباط المدرسي بين رؤى الواقع وإمكانية المواجهة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد 13، العدد 3، يوليو 2007، ص242.
18. بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ج4، ص312.
19. Cambridge International Dictionary, Cambridge University Press, by the bath, Press, 1995, p. 1652.
20. شعبة بحوث المعلومات، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة التربية والتعليم، العددان 19- 20، مارس يوليو 2000، ص 216.
21. Dimitrids, G and Mccarthy .C ,op- Cite, pp 130- 133.

22. Bmrrows, Kim & Etal 2012: Effective Disepline Far Children, Predictor Child Health, Vol. 9, No. 1, Pp 65- 78.
23. James, s., Long Elosi (2008), Classroom Management Strat egies, Longman Nt & London P. 128.
24. Hony, W., & Hend eron, J (2003) Principle School Climat and Pupil Control Orientation, Alberta Journal of Educational Research Vol, 29, p 123.
25. بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة الثانوية، شعبة بحوث المعلومات بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مجلة التربية والتعليم، العدد 19، 20، يوليو 2000، ص210.
26. Pichaard, B etal (2008), The Handbook of Conflict Resolution Eduation, Jossey- Bass, Publishers, San- Francisca, P. 25.
27. Jamas, s., Longelosi (2008) Op- Cite, P. 131.
28. إبراهيم ناصر: فلسفات التربية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص304.
29. Princeton Charter School (Pcs) 1999, Student discipline Policy and Expulsion Creteria , New Jersy Mse
30. Jan Koeski, Kathrine (2002) Community Building ,A positive Approach to Discipline in School (NOEC) Gallomdet University Washington, D.C ,P.34
31. Viencent, smsan(1999) a resource HandBook Far Small Rural School Northwest Regional Educational , Labaratory , . Portland, P.236
32. Meliss,s.,(2001) Preventing and Countering School Based Harassment a resource Gude Far K-12 Educators, Northwest Regional Educational Laboratory, London ,P .98
33. Gansted ,J.,2012 ,School Discipline Eric ,Ed 350727,P.6

34. Committee one the Right of The Child (2001), Gorporal Punishment in School in South Asia Day of General Discussion On Violence agginst Children , MSA, 28 Sep ,P. 146
35. محمد علي عزب: الثواب والعقاب في بعض الفلسفات التربوية وتطبيقاته التربوية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 1988، ص138 وما بعدها.
36. Vevoe, Jill (2002) Indicator of School Crime and Safety, Education Statistcs Services, Intitute MSA, P. 13.
37. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: أنماط السلوكيات المنحرفة وسبل مواجهتها لدى الطلاب في مراحل التعليم العام، ص34.
38. www.Moodylesed.org
39. www.Kcmcd.stud.mo.us
40. www.kcmsd.stud.mo.ms
41. www.district96.w.cook12,il.us
42. Kevin. Downing and Others violent Youth Crimrhetoric Research and the Responsibilities of Government, University of Exeter, Mk, p. 67.
43. طالب أحسن، الوقاية من الجريمة، نماذج تطبيقية ناجحة دورية الفكر الشرطي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، المجلد السادس، العدد الثالث، ديسمبر، ص ص400: 406.
44. www.Cheltenhambs.Vic.edu/au
45. ماريانا نارود ووسكي: نظام الإنذارات لعلاج سوء السلوك في المدارس الثانوية بالأرجنتين، مجلة مستقبلات، المجلد 28، العدد 4، ديسمبر 1998، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص ص551، 552.
46. علي السيد الشخيري، أمين علي محمد سليمان: موقف المعلمين من استخدام العقاب البدني في المدرسة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، العدد 16، مجلد 7، يونيو 1997.